المصـــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 16-11-2006
الصفحـات : 10
العـــدد : 4784
المسلسل : 75

تصنيف ائتماني سيادي جديد للسعودية .. ماذا يعني؟

جاء حصول السعودية، وبالتحديد الاقتصاد السعودي على تصنيف مالي وائتماني مرتفع ومتقدم، من مؤسسة فيتش ريتنجز –Fitch Ratings ، للديون السيادية السعودية الخارجية والداخلية، من (A) إلى (+A)، ليدلل بوضوح تام، لا يقبل الشك أو التأويل، على متانة الاقتصاد السعودي وقوة البيئة الاستثمارية المحلية، بما في ذلك سلامة النظام النقدي، ولاسيما أن مثل هذا التصنيف يصدر عن شركة تقييم عالمية، اتسمت تقييماتها المالية والائتمانية، بالاحترافية والحيادية، والبُعد كل البُعد عن المحاباة أو المجاملة لسياسات الدول الاقتصادية أو المالية أو النقدية محل التقييم.

على صعيد الاقتصاد المحلي، فقد أوضحت مؤسسة فيتش ريتنجز، من خلال تقريرها الائتماني المذكور، وتصنيفها المالي المتقدم للسعودية، أن ارتفاع أسعار النفط العالمية، لم تقلل من وتيرة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في السعودية، الذي استهدف معالجة الحاجة إلى توفير وظائف للسعوديين في القطاع الخاص. وأفاد التقرير نفسه، أن التوقعات للتصنيف الجديد للاقتصاد السعودي، قد جاءت مستقرة، نتيجة عدم وجود ديون خارجية على القطاع العام، وأن الفائض المالي من الموازنة العامة للدولة، يستخدم في سداد الدين الحكومي المحلي. وأفاد التقرير، أن المخاطر المرتبطة بالمسائل الاجتماعية والسياسية، التي كانت تقيد من التصنيف الائتماني في وقت سابق، قد تقلصت في العام الأخير، نتيجة للتقلص الكبير الذي طرأ على مخاطر الإرهاب الداخلي في الأجل القصير، ذلك بفضل الاستجابة الأمنية الفاعلة بما في ذلك انحسار الدعم الداخلي للحملات الإرهابية.

وتوقعت المؤسسة المذكورة نتيجة للجهود الحكومة السعودية الحثيثة الرامية للارتقاء بأداء الاقتصاد الوطني، أن يسجل فائض الميزانية العامة للدولة، وفائض الحساب الجاري، ارتفاعا يتجاوز 30 في المائة، و20 في المائة على التوالي نسبة إلى إجمالي الناتج القومي خلال العام الجاري، وبذلك ستتناقص السعودية بالتصنيف الحالي للدين الداخلي والخارجي، مع العديد من دول العالم، التي من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، الصين المصنفة حاليا بدرجة تصنيف ائتماني (A). وفي هذا الخصوص، قد أشار ريتشارد فوكس محلل التصنيفات السيادية في مؤسسة فيتش ريتنجز، إلى أن رفع تصنيف الاقتصاد السعودي، مردّه للتحسن الكبير الذي طرأ على القوائم المالية الخارجية والمحلية، إضافة إلى استمرار وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، المتمثلة في تسارع وتيرة نمو القطاع الخاص، بما في ذلك انخفاض المخاطر السياسية المحلية.

أما بالنسبة للدين العام، فقد توقعت مؤسسة فيتش ريتنجز، أن ينخفض حجم الدين الحكومي، بشكل كبير نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بما يساوي نسبته 20 في المائة في العام 2006، الأمر الذي سيجعل السعودية، من بين أقل الدول من حيث حجم الدين الحكومي المحلي على مستوى العالم. وهذا يؤكد جهود الحكومة السعودية، الرامية لتنويع مصادر دخل اقتصادها، والحد من تأثير التقلبات التي تطرأ على أسعار النفط بين الحين والآخر في الدخل المحلي، لاسيما وأن الانخفاض الحاد الذي تعرضت له أسعار النفط خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، قد دفعت بالدولة إلى الاقتراض من الداخل والخارج على المشاريع التنموية المختلفة، ما أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي إلى أعلى مستوياته عند 119 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن ونتيجة، كما أسلفت، للجهود الحثيثة، التي بذلت من قبل الحكومة السعودية للتخفيض من حجم المديونيات الداخلية للدولة، فقد تراجع مستوى الدين العام في العام الماضي إلى نحو 41 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للانخفاضات الحادة التي تعرضت لها قيمة رسملة البورصة السعودية، وبالتحديد منذ بداية الأسبوع الأخير من شهر شباط (فبراير) الماضي، والتي يسببها خسر المؤشر أكثر من 40 في المائة من قيمته، فقد أشار التقرير الصادر عن مؤسسة فيتش ريتنجز، إلى أن تلك الانخفاضات قد عكست التعديل الصحي لمستويات المؤشر، لتصبح أكثر استدامة وذات مستوى ثابت للنمو، ولاسيما أن تلك الانخفاضات لم تؤثر في أداء القطاع المصرفي في السعودية، أو على صحة وقوة الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة للمشكلات والمسائل الاجتماعية والسياسية، التي وردت في ذلك التصنيف، فقد أفاد المحلل ريتشارد فوكس في مؤسسة فيتش ريتنجز، خلال مكالمة هاتفية أجرتها معه "الاقتصادية"، أن تلك المشكلات معروفة، وهي تتركز في قدرة الحكومة على إيجاد الكثير من الفرص الوظيفية، وبذل المزيد من التشجيع نحو القطاعين العام والخاص، بهدف إيجاد تلك الوظائف وتوفير الرواتب الجيدة. وتوقع أن تعاني وزارة العمل من صعوبة تغيير عقلية تفضيل المواطنين على غيرهم من الأجانب، ولاسيما أن جهود الدولة تقابل بنقص في تسليح المواطنين ببعض التخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل، بالذات في ظل صعوبة تغيير المنهج التعليمي السعودي، الأمر الذي حدا بوزارة التعليم العالي في السعودية، لأن تسلك الطريق الأسهل للتعامل مع هذه المشكلة، المتمثل في ابتعاث السعوديين لاختيار تلك التخصصات الدقيقة، متوقعا أن يكشف المستقبل عن مدى نجاح تلك الجهود.

خلاصة القول، في رأيي أن ما كشف عنه التصنيف الائتماني السيادي للسعودية، وبالتحديد عن قدرة الاقتصاد السعودي ومتانته، واستقرار النظام النقدي في المملكة، يرجع إلى جدية الحكومة السعودية في تبني سياسات اقتصادية وإدارية وسياسية إصلاحية طموحة، للتعامل مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية، التي طرأت أو التي ستطرأ، سواء على الساحة الاقتصادية المحلية أو على الساحة الاقتصادية الدولية، والتي من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، التقلبات الحادة، التي تعرّضت إليها أسعار النفط العالمية، بما في ذلك متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، التي فرضت ضرورة التحسين من أداء الاقتصاد السعودي، بما في ذلك التحسين من فاعلية التشريعات والتنظيمات والقوانين، التي تحكم التعاملات والتبادلات المالية، التي تتم بداخل الاقتصاد.

عدد من المسؤولين السعوديين،أشادوا بذلك التقييم المتميز للمملكة،لعل من بين أهمهم وأبرزهم، حمد الساياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، الذي أكد أن صدور مثل هذا التقييم عن المملكة، وبالذات من جهة عالمية متخصصة ومستقلة مثل مؤسسة فيتش ريتنجز، يعتبر بمثابة شهادة دولية على متانة الاقتصاد السعودي، وأيضا يؤكد مصداقية السياسات الاقتصادية الإصلاحية، التي تقوم بها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، كما أن مثل هذا الإنجاز سيدعم سمعة المملكة كجهة جاذبة للاستثمار، بالذات في ظل نعمة الاستقرار المالي والسياسي والاقتصادي، التي تعيشها السعودية، وبالله التوفيق.

للحصول على المكالمة أرسل رسالة قصيرة SMS
إلى الرقم 80822 يبدأ بالحرف 139 ثم الرسالة
80822

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 16-11-2006 العـــدد : 4784
الصفحـات : 10 المسلسل : 75

طلعت بن زكي حافظ
t-hafiz@hotmail.com

في رأيي أن ما كشف عنه التصنيف الائتماني السيادي للسعودية، وبالتحديد عن قدرة الاقتصاد السعودي ومتانته، واستقرار النظام النقدي في المملكة، يرجع إلى جدية الحكومة السعودية في تبني سياسات اقتصادية وادارية وسياسية إصلاحية طموحة، للتعامل مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية.

مستشار اقتصادي وخبير مصرفي
الرئيس التنفيذي لشركة اتحاد الأصول للتنمية والاستثمار